دور المرافقة المقاولاتية في تنمية المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة

دراسة حالتي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

The Role Of Entrepreneurial Accompaniment In Developing Financial Knowledge For Start-Ups

A Case Study Of The National Agency For Microcredit Management And The National Agency For Entrepreneurship Support And Development

ط.د زين العابدين عثماني*[1]، أ.د سيد حياة[2]

[1]مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر ، جامعة أدرار، zine.othmani@univ-adrar.edu.dz

[2] مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي أدرار، جامعة بلحاج بوشعيب تموشنت (الجزائر)، hayet.sid@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/17 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور هيئات المرافقة والدعم في تنمية المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة من خلال عملية المرافقة المقاولاتية والمتمثلة في مجموعة من الخدمات المالية والخدمات الغير مالية (التوجيهات، الاستشارة، التكوين)، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي وأسلوب التحليل.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من بينها أن هيئات المرافقة والدعم تساهم عن طريق المرافقة المقاولاتية في تنمية المعرفة المالية الشاملة للمؤسسات الناشئة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية صحيحة.

الكلمات الدالة: المرافقة المقاولاتية، المعرفة المالية، المؤسسات الناشئة

تصنيفات JEL : L26، M13.

Abstract :

This Study Aims To Know The Role Of Escort And Support Bodies In Developing The Financial Knowledge Of Startup Enterprise Through The Process Of Entrepreneurial Accompaniment, Which Is Represented In A Group Of Financial Services And Non-Financial Services (Directions, Advice, Training), And In Order To Achieve The Objectives Of The Study, The Descriptive Approach And Method Of Analysis Were Relied On.

The study reached a set of results, including that the Escort And Support agencies contribute through entrepreneurial accompaniment to the development of comprehensive financial knowledge of emerging enterprises, which leads to making correct financial decisions.

Keywords: Entrepreneurial Accompaniment, Financial Knowledge, Start-Ups

JEL Classification Codes: L25, M13

* المؤلف المرسل.

مقدمة :

ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقطاع المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة حيث أصبحت أحد أهم أركان وملامح اقتصاديات الدول من خلال الاعتماد عليها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ازدياد الاهتمام أيضا بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد ثلاثة ركائز أساسية ألا وهي المعرفة، الابتكار والتكنولوجيا، كما أن المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة تُشكل محوراً هاماً في الاقتصاد المعرفي باعتبارها الأداة التي تحقق التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة.

وفي ظل هذا التوجه الجديد للاقتصاد العالمي تسعى الدولة الجزائرية كغيرها من الدول إلى التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، حيث سخرت كل الإمكانيات والموارد من أجل تجسيد هذا التغيير الاقتصادي. ولعل أهم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق الإقلاع والتحول الاقتصادي نجد إنشاء العديد من هيئات الدعم والمرافقة وإعادة هيكلتها وتنظيمها، بالإضافة إلى إنشاء وزارة تحت اسم وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة في مختلف المجالات خاصةً جانب التمويل.

إشكالية الدراسة : بناءً على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف تُساهم هيئات الدعم والمرافقة محل الدراسة في تنمية المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة؟

أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الجوهري لهيئات المرافقة والدعم والأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع المؤسسات الناشئة، هذه الأخيرة التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على العلاقة بين المرافقة المقاولاتية والمعرفة المالية للمؤسسات الناشئة؛
- إبراز أهمية المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة؛
- تحليل واقع عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار.

منهج الدراسة

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب التحليل، وذلك لتحليل كل جوانب الموضوع وواقع المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الناشئة، حيث يعتبر هذا المنهج الأنسب لتحليل المعطيات والإحصائيات ذات الصلة بواقع المرافقة المقاولاتية.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، محور متعلق بالأدب النظري للدراسة حيث تم التطرق إلى مفاهيم المرافقة المقاولاتية، المعرفة المالية، المؤسسة الناشئة، أما المحور الثاني فقد خُصص لتحليل واقع المرافقة

المقاولاتية في دعم المعرفة المالية للمؤسسة الناشئة في كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المحور الأول: الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية والمعرفة المالية للمؤسسات الناشئة

تُشكل هيئات المرافقة والدعم حلقة وصل بين المعرفة المالية والمؤسسات الناشئة، فالمعرفة المالية هي التي تُمكن المؤسسة من اختيار التمويل المناسب لمشروعها، وهيئات الدعم والمرافقة من خلال عملية المرافقة المتمثلة في تقديم الاستشارات والتكوين والدعم تُساهم في تنمية معرفة المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم المرافقة المقاولاتية

أولاً: تعريف المرافقة المقاولاتية

تُعرف المقاولاتية على أنها ذلك العمل الحر الذي يقوم به شخص ما مقابل الحصول على عائد، حيث أن العائد غير مؤكد، فالمقاولاتية تمتاز بعنصر الابتكار والمخاطرة العالية (Raymond W.Y.kao، 1993، صفحة 70).

أما بالنسبة لمصطلح المرافقة المقاولاتية فقد تطرق إليه العديد من الباحثين، ولعل من أهم التعاريف نجد أن المرافقة هي عملية نقل فرد من وضعية إلى وضعية أخرى من أجل التأثير عليه لاتخاذ القرار الصائب، حيث يتوقف دور المرافق في توضيح وإبراز المسار لحامل الفكرة.

يُعرف (Andre Letowski) المرافقة على أنها عملية تجديد الهياكل والاتصالات وتوفير الوقت اللازم من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة (مسيخ، 2014، صفحة 241).

كما تعرف كذلك المرافقة المقاولاتية على أنها تلك العملية الديناميكية الهادفة إلى تطوير الأفكار الإبداعية وتجسيدها في شكل مشاريع أو منشآت الأعمال، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والفني ومختلف التسهيلات اللازمة (مولاي، دردار، و كافي، 2020، صفحة 232).

وعليه يمكن القول أن المرافقة المقاولاتية هي عملية تقديم الاستشارة والنصح من طرف الخبراء في المجال، وكذلك تدريب حامل المشروع على مواجهة مختلف الأخطار والاضطرابات التي قد تواجهه قبل وأثناء وبعد إنشاء المشروع.

ثانياً: خصائص المرافقة الجيدة:

تتميز المرافقة الجيدة بمجموعة من المزايا تتمثل أساسا في (بلملياني، 2020، صفحة 7):

- **التوافق والتطابق:** بمعنى ارتباط وتطابق إمكانيات صاحب المشروع مع نوعية المشروع المقدم من طرفه، مما يسمح بتأمينهما من المشاكل المتوقع حدوثها مستقبلاً، حيث أن المعرفة الجيدة لصاحب المشروع لمشروعه تمكنه من تفهم ومعالجة كافة العراقيل التي تواجهه؛
- **الارتكاز على الشخص:** إن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محدودة وهي فترة الاحتضان، ينبغي للمقاول خلال هذه الفترة الاستفادة من كل النصائح المقدمة له في إطار المرافقة؛

- **الاستقلالية:** يكمن الهدف من عملية المرافقة في تكوين صاحب مشروع ذو فكر مقاولاتي يستوعب جيداً التسيير العقلاني لاستثماراته، ويتحمل المخاطر والعراقيل التي تواجهه في المستقبل؛
- **تسيير الفشل:** في حالة عدم قابلية المشروع للتجسيد، على المرافق أن يتعامل بكل شفافية مع حامل المشروع ويصارحه بعدم إمكانية نجاح المشروع، كما يتوجب على المرافق أن يساعد حامل المشروع على تجنب الأخطاء وتصحيحها في حال الوقوع فيها.

الفرع الثاني: مفهوم المعرفة المالية

تهدف المعرفة إلى الحصول على قيمة مضافة من خلال التفاعل الدائم بين ما هو موجود لدى الأفراد من مهارات وخبرات شخصية وقدراتهم العقلية من جهة، ومختلف المعلومات والمعارف المكتسبة من جهة أخرى (تيقاوي و فودو، 2019، صفحة 15)، وتعد المعرفة المالية أحد المعارف التي تمزج بين المعرفة المكتسبة والمهارات الشخصية للفرد.

أولاً: تعريف المعرفة المالية

المعرفة المالية هي مزيج بين المعرفة المالية الموضوعية والمعرفة المالية الذاتية ويجب توفرهما معاً لدى الشخص لاتخاذ القرار المالي الصحيح (Tang و Baker، 2016، صفحة 165)، فالمعرفة المالية الموضوعية التي تعني الفهم الجيد للمفاهيم المالية لا تكفي لاتخاذ سلوك مالي مسؤول ومناسب، بل يجب أيضا التركيز على المعرفة المالية الذاتية للفرد المرتبطة بمجموعة واسعة من السلوك الفردي، التعليم والنجاح المهني.

يؤكد التعريف السابق على أن الجانب النفسي والذاتي للشخص مهم جداً ومؤثر على القرار والسلوك المالي، فبالرغم من امتلاك الشخص للمعرفة المالية الجيدة (المعرفة الموضوعية) إلا أنه قد يكون شخص غير مغامر لا يحب المخاطرة، فبالتالي قد يلجأ إلى اتخاذ قرارات مالية ذات مخاطر منخفضة وعوائد أقل.

المعرفة المالية هي القدرة على إدارة الأموال في الاستخدامات المختلفة (أسود و ابوزيد، 2020، صفحة 26)، حيث ترتبط المعرفة المالية بالوعي والسلوك المالي للفرد، وينعكس السلوك المالي للفرد في مدى قدرته على حل المشاكل المالية.

المعرفة المالية هي مجموعة من المعلومات المالية التي يتم اكتشافها وجمعها بشكل منهجي، والتي تساهم في عملية اتخاذ القرار المالي الصحيح (Lim، Mail، Abd Karim، Ahmad Baharul Ulum، Jaidi، و Noordin، 2018، صفحة 74)، فمن خلال هذه التعريف نجد أن المعرفة المالية مرتبطة بالسلوك المالي للفرد بحيث تؤثر المعرفة المالية بشكل كبير على القرار والسلوك المالي الشخصي، فالشخص الذي يمتلك مستوى معرفة مالية جيدة يُفترض أن يتخذ قرارات مالية صحيحة.

ثانياً: المعرفة المالية والشمول المالي

تشير الأدبيات إلى أنه في سنة (2011) كان نصف سكان العالم لا يمتلكون حسابات بنكية أي بنسبة (50%) من الأفراد يتعاملون عن طريق النقد، ثم انخفضت هذه النسبة إلى أن وصلت لـ (31%) في عام

(2017) (بن موسى، 2018، صفحة 7). وقد تعزو أسباب عدم حصول الأفراد على حسابات بنكية إلى عدم معرفة الأفراد بكيفية التعاملات المالية والخدمات المالية التي تمنحها البنوك. وفي ظل عدم قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية ظهر مصطلح الشمول المالي.

يُعرف الشمول المالي على أنه تلك العملية التي تتسم بتعزيز فرص وصول جميع الأفراد إلى النظام المالي الرسمي، واستخدام جميع المنتجات والخدمات المالية المتنوعة (شوشة، 2019، صفحة 202)، أما بالنسبة للعلاقة التي تربط بين المعرفة المالية والشمول المالي فنجد أن المعرفة المالية الجيدة تساهم في اتخاذ الشخص للقرارات المالية الصحيحة، وبالتالي فالمعرفة المالية عنصر ضروري للاستفادة من مختلف منتجات وخدمات النظام المالي والتي لها تأثير إيجابي على الشمول المالي.

فالمعرفة بالشمول المالي ستعزز من الفوائد وإدراك مخاطر التمويل، كما أن المعرفة المالية وتعزيز الكفاءة المالية لدى الأفراد يزيدان من آليات تحسين مستوى الشمول المالي (الحريري، 2021، صفحة 879).

وبالتالي فإن عملية التثقيف المالي للأفراد من خلال التعليم المالي الذي يمنح للأفراد والمستثمرين مختلف المعارف والمهارات المالية سيؤدي إلى اندماج الأفراد في التعاملات المالية واتخادهم للقرارات المالية الصحيحة التي تحقق الأمن والرفاهية المالية، وهو ما سينعكس بالإيجاب على مستوى الشمول المالي.

الفرع الثالث: مفهوم المؤسسة الناشئة

أولاً: تعريف المؤسسة الناشئة

يعتبر مصطلح المؤسسات الناشئة من المصطلحات التي لم يتم وضع لها تعريف عالمي موحد، فكل الدول وصُناع القرار يتطرقون إلى المؤسسات الناشئة من عدة جوانب، إلا أن السمة المشتركة في التعاريف تتمثل في معايير وخصائص المؤسسات الناشئة، حيث ومن خلال عدة تعاريف يمكن التوصل إلى مجموعة من السمات الأكثر استخداماً لتعريف المؤسسة الناشئة.

إن مصطلح المؤسسات الناشئة في اللغة الإنجليزية يعني (**STARTUP**)، وهو مصطلح يتكون من جزأين(**START**) والتي تشير إلى الانطلاق والتقدم، و (**UP**) وهو يشير إلى فكرة النمو القوي، كما أن أول استخدام وظهور لمصطلح المؤسسات الناشئة (**STARTUP**) كان بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر. ويُعرف القاموس الفرنسي (**La Rousse**) المؤسسات الناشئة بأنها تلك المؤسسات الشابة المبتكرة (بوالشعور، 2018، صفحة 420).

المؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة في عالم الأعمال، بحيث تكون تكاليفها منخفضة في مرحلة الانطلاق وأرباحها سريعة، وهذا في ظل قابليتها للنمو السريع والتوسع بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة (عبد الحميد و حساين، 2020، صفحة 10)، ويشير هذا التعريف إلى اعتماد المؤسسة الناشئة على التكنولوجيا الحديثة من أجل ابتكار المنتجات والخدمات وتحقيق النمو السريع في السوق.

المؤسسة الناشئة هو مصطلح يتم استخدامه لتحديد المؤسسات حديثة التأسيس والإنشاء، بحيث تنشأ هذه المؤسسة من فكرة إبداعية مبتكرة ريادية لمعالجة مشكل ما في السوق أو المجتمع، وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والتوسع (بورنان و صولي، 2020، صفحة 134).

يتم تعريف المؤسسة الناشئة حسب مشروع صندوق المؤسسات الناشئة المبتكرة للبنك الدولي (2017) الخاص بالأردن بأنها تلك المؤسسات الجديدة ذات نشاط يقل عن خمس (05) سنوات (مفروم، 2021، صفحة 345).

كما تُعرف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة جديدة، نشطة ومستقلة (Luger و Koo، 2005، الصفحات 17-19)، ويضيف هذا التعريف معيار النشاط ومعيار الاستقلالية كأحد المعايير المهمة لتمييز المؤسسات الناشئة، فمصطلح نشطة يشير إلى وجوب أن تكون المؤسسة ذات مساهمة في الاقتصاد من خلال إنتاج السلع والخدمات وتوظيف العمال، أما مصطلح الاستقلالية فيشير إلى أن تكون المؤسسة المنشأة الحديثة والنشطة مستقلة مالياً وقانونياً لا تنطوي تحت أي مؤسسة. وعليه يمكن القول أن هذا التعريف ركز على ثلاث معايير وشروط يجب أن تكون في المؤسسة لكي نطلق عليه لفظ مؤسسة ناشئة.

أما في الجزائر فلا يضع المشرع الجزائري تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الناشئة، بل اكتفى بوضع مجموعة من الشروط والمعايير التي بموجبها يتم منح علامة مؤسسة ناشئة، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي (المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 2020/09/15، صفحة 11):

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب أن يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكاً بنسبة (50%) على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة "؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال (250) عامل.

من خلال استقراء التعريفات المذكورة آنفاً يمكن استنتاج أن المؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير، ويتم تعريفها عن طريق هذه المعايير، والشكل التالي يوضح هذه المعايير:

الشكل رقم (01): معايير تعريف المؤسسة الناشئة

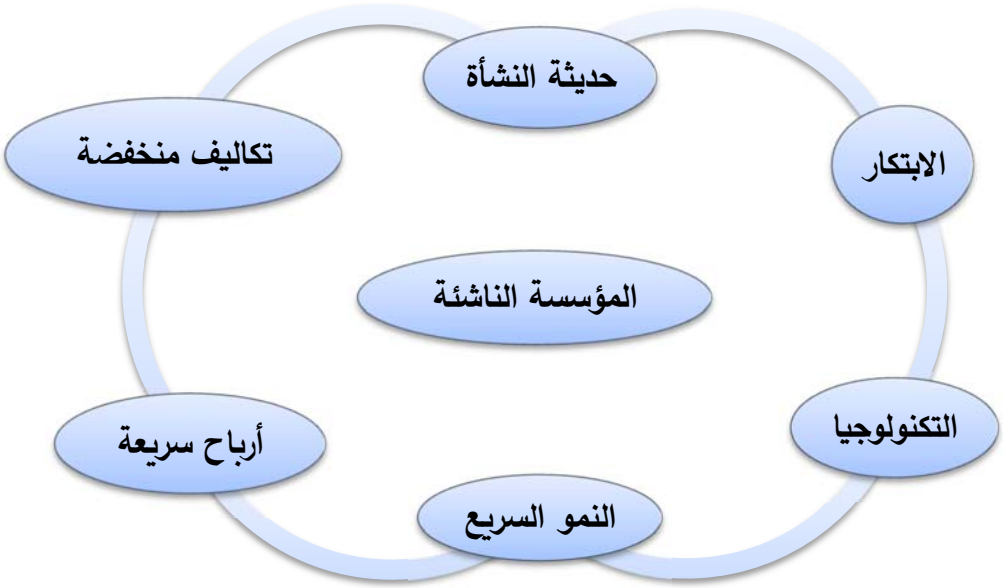

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التعاريف السابقة

وعليه يمكن القول أن المؤسسة الناشئة هي تلك المؤسسة الحديثة النشأة ذات التكاليف المنخفضة، والتي تقوم بتطوير فكرة إبداعية إلى منتوج ابتكاري جديد في السوق بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة قصد تحقيق النمو السريع في السوق وبالتالي تحقيق أرباح سريعة.

الفرع الرابع: العلاقة بين المرافقة المقاولاتية والمعرفة المالية للمؤسسات الناشئة

إن مرحلة المرافقة المقاولاتية تعتبر أحد المراحل الضرورية والأساسية في مراحل حياة المؤسسات بصفة عامة والمؤسسة الناشئة خاصةً، حيث أنه في هذه المرحلة يتم تزويد المؤسسة الناشئة بمختلف المعلومات والنصائح من طرف الخبراء في المجال المقاولاتي، بالإضافة إلى تدريب أصحاب المؤسسات الناشئة على كيفية مواجهة مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة. وتعتبر هيئات الدعم والمرافقة أحد أهم الأجهزة في الدول التي تتولى مهمة إيصال المعلومات للمؤسسات الناشئة.

ومن بين المعلومات المقدمة للمؤسسات الناشئة من طرف هيئات المرافقة نجد المعلومات المالية، هذه المعلومات التي سرعان ما تتحول إلى معرفة مالية عن طريق استخدام هذه المعلومات، فالمعرفة تعني القدرة على استعمال المعلومات المخزنة (دقلين، 2001، صفحة 35)، وعليه فإن المرافقة المقاولاتية تؤثر بشكل كبير على السلوك المالي للمؤسسات الناشئة من خلال المعرفة المالية المكتسبة، إلا أن العامل الذاتي لأصحاب المؤسسات الناشئة يلعب دوراً أيضا في السلوك المالي.

ويمكن تجسيد العلاقة بين المرافقة المقاولاتية والمعرفة المالية للمؤسسات في المخطط التالي:

الشكل رقم(02): العلاقة بين المرافقة المقاولاتية والمعرفة المالية للمؤسسات

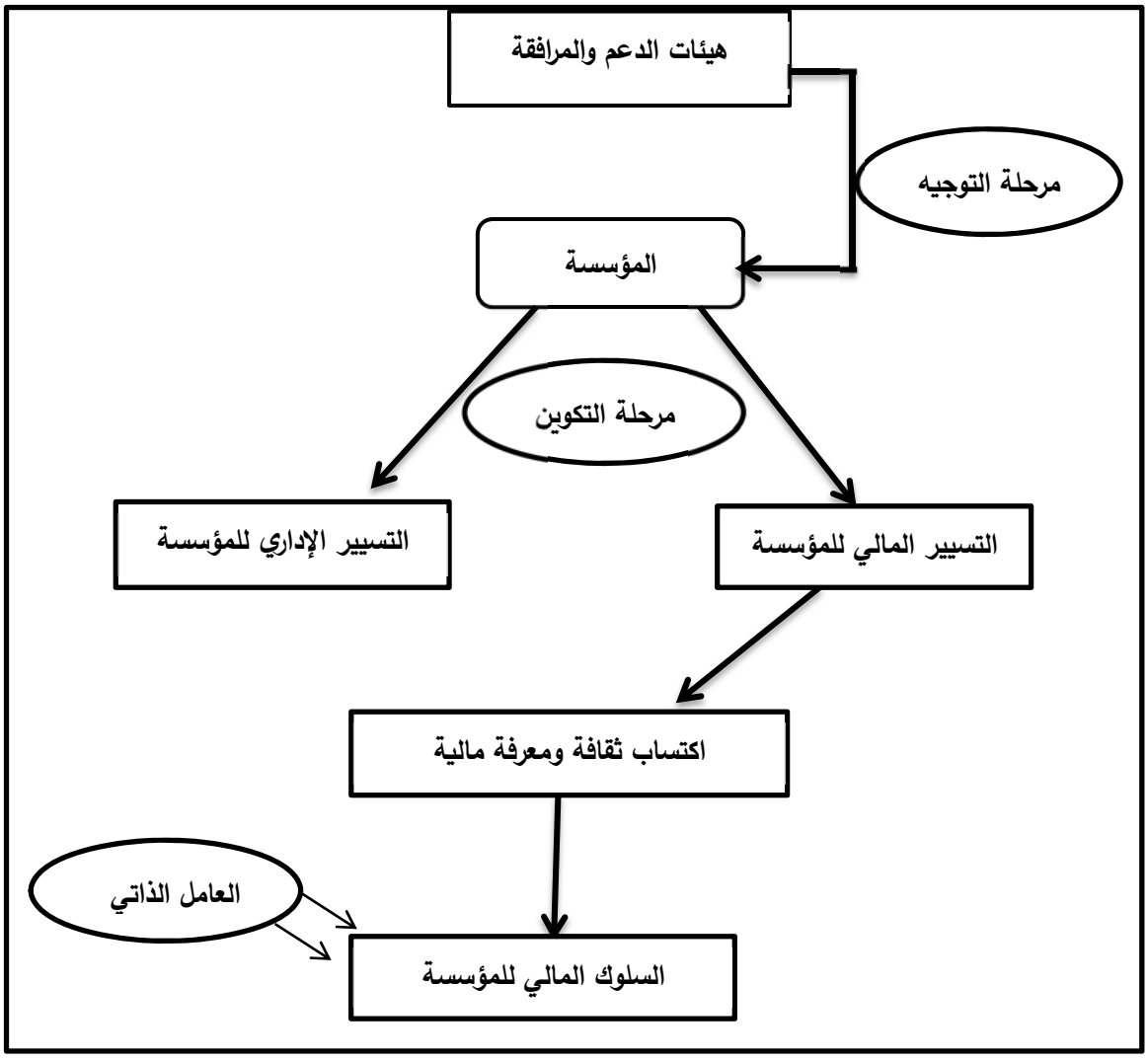

المصدر: من إعداد الباحثان

إن المؤسسات الناشئة تربطها علاقة إيجابية وقوية مع هيئات الدعم والمرافقة، فهذه الأخيرة تقوم بمرافقة وتوجيه المؤسسات في المرحلة الأولى من عملية المرافقة، ثم بعد ذلك تقوم هيئات الدعم بسلسلة من الأنشطة والدورات التكوينية لفائدة المؤسسات في مجال التسيير المالي والتسيير الإداري للمؤسسة. وإن التكوينات والتوجيهات في مجال التسيير المالي للمؤسسة سيُكسب المؤسسة ثقافة ومعرفة مالية في الشؤون المالية للمؤسسة.

وبعد اكتساب المؤسسة الناشئة للمعرفة المالية تصبح هذه المؤسسة قادرة على اتخاذ مختلف القرارات المالية الصحيحة أو ما يُعرف بالسلوك المالي للمؤسسة، إلا أن هذا الأخير يتأثر بعوامل أخرى أهمها العوامل الذاتية لصاحب المؤسسة الناشئة، فقد يلجأ إلى اتخاذ قرار مالي متعلق بالتمويل دون قرار آخر بسبب رغبته في عدم المخاطرة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن:

- المرافقة المقاولاتية من طرف هيئات الدعم تُساهم في تزويد المؤسسات الناشئة بالمعرفة المالية اللازمة؛
- إن المعرفة المالية الناشئة والعوامل الذاتية تؤثر على السلوك المالي للمؤسسة الناشئة؛
- يتمثل السلوك المالي للمؤسسة الناشئة في اتخاذ القرار التمويلي المناسب (تمويل ذاتي، تمويل ثنائي، تمويل ثلاثي، صيغ تمويلية إسلامية...)

المحور الثاني: مساهمة هيئات الدعم والمرافقة في تنمية المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة

الفرع الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

وفقاً لإحصائيات سنة (2020) المتاحة في موقع startupranking والموضحة في الجدول أدناه، فإن الجزائر جاءت في المرتبة الحادية عشر (11) بإحدى وأربعين مؤسسة ناشئة متخلفة بذلك عن (10) دول إفريقيا، كما يوضح الجدول أيضا عدد المؤسسات الناشئة في بعض الدول الإفريقية إحدى عشر دولة (11) دولة لسنتي (2020) ومارس (2022) كما يلي:

الجدول رقم (01): عدد المؤسسات الناشئة في بعض الدول الإفريقية

الترتيب	الدولة	سنة 2020	الترتيب	الدولة	مارس 2022
01	نيجيريا	694	01	نيجيريا	767
02	مصر	560	02	مصر	610
03	جنوب إفريقيا	431	03	جنوب إفريقيا	458
04	كينيا	304	04	كينيا	311
05	غانا	108	05	غانا	124
06	الكاميرون	92	06	الجزائر	107
07	أوغندا	86	07	الكاميرون	99
08	المغرب	73	08	أوغندا	95
09	أنغولا	45	09	المغرب	86
10	تونس	44	10	أنغولا	51
11	الجزائر	41	11	تونس	50

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المرجع (https://www.startupranking.com/countries، 2022) والمرجع (برودي، 2021)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) الذي يوضح عدد المؤسسات الناشئة في بعض الدول الإفريقية أن دولة نيجريا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات الناشئة حيث قُدرت عدد المؤسسات إلى غاية شهر مارس (2022) بـ (767) مؤسسة ناشئة، أما بالنسبة للجزائر فنجد أن هناك تحولاً ملحوظ وقفزة نوعية في عدد المؤسسات الناشئة بين سنتي 2020 وإلى غاية شهر مارس (2022)، فبعد أن كانت الجزائر تتذيل الترتيب من حيث عدد المؤسسات الناشئة في سنة (2020) بين عشر (10) دول في إفريقيا أصبحت في المرتبة السادسة بـ

(107) مؤسسة ناشئة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على البيئة الاستثمارية وتوجهات الدولة الجزائرية نحو تشجيع هذا النوع من المؤسسات وتوفير كل الإمكانيات لضمان نجاح وديمومة المؤسسات الناشئة.

تجدر الإشارة إلى الإحصائيات أعلاه متعلقة بالموقع startupranking والذي أشار إلى عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال سنة (2022) بلغ (107) مؤسسة ناشئة، وفي نفس السياق فقد صرح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة بالجزائر في أشغال الندوة الجهوية حول المؤسسات الناشئة إلى أن (63%) من المؤسسات المستحدثة في الفترة ما بين (2020) و(2021) حصلت على علامة مؤسسة ناشئة، حيث أفاد الوزير بأن (624) مؤسسة ناشئة قد نالت علامة مؤسسة ناشئة وأن (6657) شخصاً مسجلاً عبر الموقع الرسمي للمؤسسات الناشئة من بينهم 2000 طلبوا الحصول على علامة مؤسسة ناشئة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

إن إحصائيات الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الناشئة تعكس الجهود والتدابير الحكومية الجزائرية التي وُضعت لخدمة المؤسسات الناشئة، حيث أصبحت الدولة الجزائرية تعول كثيراً على هذا النوع من المؤسسات لبناء اقتصاد معرفي قوي، وإن عدد طلبات المسجلين الذي بلغ (2000) طلب للحصول على علامة مؤسسة ناشئة لدليل على حجم التسهيلات والامتيازات الممنوحة للأفراد لإنشاء مؤسساتهم الناشئة، وفي ظل هذه الأرقام التي تؤكد على الكم الهائل للمؤسسات الناشئة تبقى النوعية هي المؤشر الحقيقي لقياس أداء هذه المؤسسات ولإدراجها أيضا في التصنيفات العالمية.

الفرع الثاني: المرافقة المقاولاتية في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع أدرار

أولاً: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (المرسوم التنفيذي رقم 04-14، 2004)

تتمتع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالشخصية والاستقلال المالي، وقد كانت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة قبل سنة 2021، وبعد صدور المرسوم التنفيذي الجديد رقم 22-44 أسندت سلطة الوصاية على جهاز القرض المصغر للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الصغيرة. (المرسوم التنفيدي رقم 22-44، 2022)

ثانياً: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بشكل عام إلى تحسين المستوى المعيشي ومكافحة البطالة والفقر، ولتحقيق هذا الهدف تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمجموعة من المهام الأساسية يمكن توضيحها في النقاط التالية (https://www.angem.dz/، 2021):

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول به؛

- ✓ نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض؛
- ✓ تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة و الأشخاص المستفيدون من الجهاز؛
- ✓ تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل؛
- ✓ إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛
- ✓ التنسيق والعمل مع الجمعيات قصد الوصول إلى المناطق المعزولة والمحرومة؛
- ✓ إجراء دورات تكوينية للمرافقين من أجل مرافقة ذات نوعية حسنة لأصحاب المشاريع؛
- ✓ تنظيم المعارض (معرض – بيع) محلية، جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.

ثالثاً: صيغ التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجدول الموالي يوضح نمطي التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

الجدول رقم(02): نمط التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	–	%100
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	–	%100
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	%1	%70	%29

المصدر: (مستندات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع أدرار، 2021)

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (02) أن نمط التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتضمن صيغتين للتمويل (https://www.angem.dz/، 2021):

- ➢ **الصيغة الأولى**: تمويل ثنائي (المقاول– الوكالة)

وهي سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية، والتي لا تتجاوز كلفتها (000 250 دج) وقد تصل مدة تسديد السلفة إلى غاية (57) شهراً. مع تأجيل التسديد لمدة ثلاث أشهر.

- ➢ **الصيغة الثانية**: التمويل الثلاثي(المقاول – الوكالة – البنك)

قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها (000 000 1 دج) بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط، وقد تصل مدة تسديد القرض إلى (8) سنوات، مع تأجيل التسديد لمدة (03) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

رابعاً: الخدمات غير المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تُقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى جانب القرض الذي يعتبر خدمة مالية، تقدم خدمات غير مالية تتمثل في الدعم والبرامج التكوينية المجانية لفائدة المقاولين، ومن بين التكوينات نجد (مستندات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع أدرار، 2021):

- **تكوين التربية المالية الإجمالية:** يتم من خلال هذه الدورة تلقين الأفراد مفاهيم المال وكيفية إدارته بحكمة، وهي تعطي فرصة اكتساب المهارات الأساسية في مجال المال، ويتم فيها التطرق إلى 05 مواد أساسية: إدارة الدين، الخدمات المصرفية، المفاوضات المالية، الموازنة، الادخار.
- **تكوين حول تنمية روح المقاولاتية لدى النساء:** تحرص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في هذا التكوين على بلورة رؤية جديدة وفعالة لتمكين المرأة الريفية من تسويق منتوجاتها، وتحقيق أرباح تساعدها على تحسين المنتوج مستقبلاً، وذلك بتحديد احتياجات السوق المحلية والوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة.
- **تكوين حول تسيير المؤسسات الجد مصغرة:** يتمثل هذا التكوين في دعم ومساندة المقاولين على اكتساب مهارات في الآليات التقنية المتعلقة بأنشطة مؤسساتهم كما يُمكنهم من اكتساب المعارف والقدرات الفنية في مجال اتخاذ القرار، واعتمادها أثناء المعاملات اليومية في مؤسساتهم، ويتم التطرق في هذا التكوين إلى (05) مواد أساسية: المؤسسة والعائلة، التموين، التخطيط المالي، التسويق، إدارة المخزون، حساب التكاليف، المحاسبة.

خامساً: دور جهاز القرض المصغر في دعم المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة

ساهم جهاز القرض المصغر خلال الفترة (2015-2019) بإنشاء العديد من المؤسسات المصغرة، حيث تشير الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة إلى العدد الكبير والمعتبر للمؤسسات المنشأة سواء بصيغة التمويل الثنائية أو الصيغة الثلاثية للتمويل، وبغية توضيح مدى مساهمة جهاز القرض المصغر بولاية أدرار في دعم المعرفة المالية للمؤسسات، نستعرض إحصائيات المؤسسة حول التكوينات المختلفة والمقامة لفائدة المقاولين والمؤسسات خلال الفترة المدروسة (2015-2019):

الجدول رقم(03): إحصائيات جهاز القرض المصغر فرع أدرار حول التكوينات لفائدة المؤسسات خلال الفترة (2015-2019)

	التعليم المالي		تسيير المشروعات الصغيرة جدا		تحسين مهارات العرض الخاصة بالمستفيد	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الرجال	486	34%	714	43%	10	5%
النساء	931	66%	934	57%	185	95%
المجموع	**1417**	**100%**	**1648**	**100%**	**195**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مستندات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع أدرار

تشير الإحصائيات في الجدول أعلاه أن عدد المستفيدين من التكوين في دورة التعليم المالي أو دورة التربية المالية الإجمالية خلال الفترة (2015-2019) بلغ (1417)، ويتم تزويد المستفيدين (المستثمرين والمؤسسات) في هذه الدورة بمختلف المعلومات والشروحات المالية اللازمة حول كيفية إدارة وتسيير الديون،

والتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى كيفية إعداد الموازنة التقديرية لمشروع ومعلومات حول استثمار المدخرات.

كما يشير نفس الجدول كذلك استفادة (1648) مستثمر من دورة تسيير المشروعات المصغرة جدا، هذه الدورة التي تُمكن المستثمرين من الإلمام بمختلف أساسيات التموين والتخطيط المالي، وكذلك التسويق، وكيفية مسك محاسبة مؤسسة والتكاليف، بالإضافة إلى كيفية تسويق المنتجات.

وفي ظل هذه المعطيات والإحصائيات نجد أن جهاز القرض المصغر يسعى من خلال هذه الدورات إلى تكوين المستثمر وتزويده بالمعرفة اللازمة حول المشروع خاصة المعرفة المالية.

الجدول رقم(03): إحصائيات جهاز القرض المصغر حول برنامج التمويل خلال الفترة (2015-2019)

التقييم العام	برنامج التمويل		
	الثنائي (250.000)	الثلاثي (1.000.000)	المجموع
عدد الملفات المقدمة	4536	609	**5145**
عدد الملفات المرفوضة	701	117	**818**
عدد الملفات المؤهلة	4096	483	**4579**
عدد الملفات المرسلة للبنوك	/	267	**267**
عدد القروض المصرفية	/	184	**184**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مستندات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع أدرار

إن السلوك المالي للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسة الناشئة بصفة خاصة يكمن في تلك القرارات المالية المتخذة(التمويل، الاستثمار، توزيع الأرباح)، ونجد أن هيئات الدعم والمرافقة تؤثر بشكل كبير على السلوك المالي للمؤسسة من خلال الخدمات الغير المالية المقدمة المتمثلة في التكوينات والدورات التدريبية وتقديم مختلف الإرشادات والتوجيهات لفائدة أصحاب المؤسسات بغية تكوينهم وترشيد قراراتهم المالية.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تأثير المرافقة المقاولاتية في إطار جهاز القرض المصغر على القرارات المالية للأفراد حيث بلغ عدد المشاريع في إطار جهاز القرض المصغر خلال الفترة المدروسة (5145) مشروع مسجل لدى الوكالة، منها (4536) مشروع بصيغة التمويل الثنائي و(609) مشروع بصيغة التمويل الثلاثي.

إن اختيار تمويل ثنائي أو ثلاثي من طرف المقاول أو المؤسسة يخضع لعدة عوامل وتأثير كما أسلفنا ذكرها سابقاً في الإطار النظري، وتعتبر المعرفة المالية المكتسبة المحدد الرئيسي الأول في اختيار نوع التمويل بالإضافة إلى العوامل الذاتية للمقاول.

الفرع الثالث: المرافقة المقاولاتية في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أولاً: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أُنشأت الوكالة الوطنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 2020/11/22 والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة، حيث أن هذه الأخيرة هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع ودعم

ومرافقة الشباب الذين لديهم أفكار إبداعية، وتتجلى المهام الأساسية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الإعلام، المرافقة، التكوين، الدعم، التمويل والمتابعة. (المرسوم التنفيذي رقم 20-329، 2020)

وتسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أساساً في تسهيل إجراءات استحداث المؤسسات وتشجيع المشاريع الابتكارية، بالإضافة إل ضمان ديمومة المؤسسات ومرافقتها.

ثانياً: صيغ التمويل بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

لتحقيق الأهداف المسطرة فإن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تضع تركيبة تمويلية مُكونة من ثلاث صيغ (مستندات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار، 2022)

- **التمويل الذاتي:** ويكون من صاحب المشروع، حيث يستفيد هذا الأخير من مختلف الامتيازات الجبائية والخدمات الغير المالية التي تساعده على تطوير مشروعه؛
- **التمويل الثنائي:** ويكون بين الوكالة وصاحب المشروع بنسبة مساهمة متساوية لكلا الطرفين (50%)؛
- **التمويل الثلاثي:** وفي هذا النوع يتدخل البنك كطرف ثالث في عملية التمويل بنسبة مساهمة تُقدر بـ (70%) في كافة المناطق، وتختلف نسبة المساهمة بالنسبة للمؤسسة والوكالة حسب المناطق، فمناطق الجنوب تُقدر نسبة مساهمة المؤسسة بـ (10%) من مبلغ التمويل.

ثالثاً: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خدمات مالية بالإضافة إلى خدمات غير مالية (المرافقة، التكوين والتوجيه) هذه الأخيرة التي من شأنها أن تساهم في تحديد السلوك المالي للمؤسسة. وفي نفس السياق يمكن الإشارة إلى مراحل إنشاء المؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والتي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): مراحل إنشاء المؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

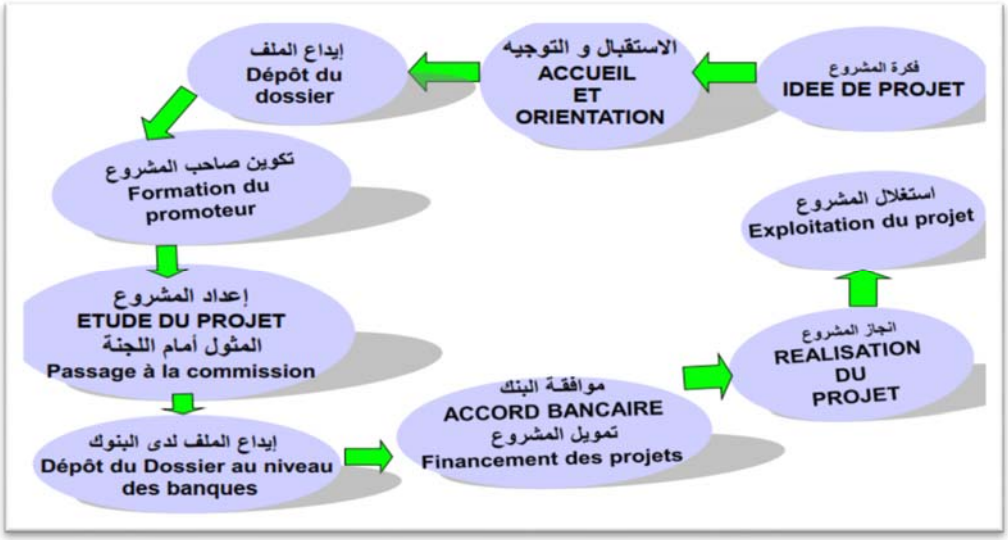

المصدر: (مستندات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار، 2022)

يوضح الشكل السابق رقم (03) أنه بعد إيداع ملف المؤسسة الجديدة لدى المؤسسة يتم عمل تكوينات لفائدة صاحب المشروع في مختلف المجالات بغية تزويده بمختلف المعلومات التي تساعده على تطوير مشروعه خاصةً المعلومات المالية المتمثلة في كيفية التمويل، وبعد عملية التكوين يقوم صاحب المشروع بإعداد مخطط أعمال يتضمن مختلف المعلومات والعناصر الخاصة بالمشروع، كما يختار نوع التمويل الذي يريده بناءً على فكرة المشروع والتكوين الذي تحصل عليه، وبعد دراسة المشروع من طرف الوكالة والبنك يتم تمويل المشروع وإخطار صاحب المشروع أو المستثمر بالبدء في تنفيذ المشروع.

ويوضح الجدول الموالي عدد المشاريع الممولة حسب الجنس وشكل التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الجدول رقم(04): إحصائيات عدد المشاريع الممولة خلال الفترة (2016-2020)

	المشاريع الممولة ومناصب العمل		حسب الجنس		شكل التمويل		
السنة	العدد	مناصب عمل	رجال	نساء	ذاتي	ثنائي	ثلاثي
2016	108	296	92	16	-	4	104
2017	37	98	36	1	-	2	35
2018	130	364	118	12	-	6	124
2019	79	216	69	10	2	1	76
2020	52	116	47	5	2	-	50
المجموع	**406**	**1090**	**362**	**44**	**4**	**13**	**389**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مستندات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار

الشكل رقم (04): إحصائيات عدد المشاريع الممولة حسب شكل التمويل خلال الفترة(2016-2020)

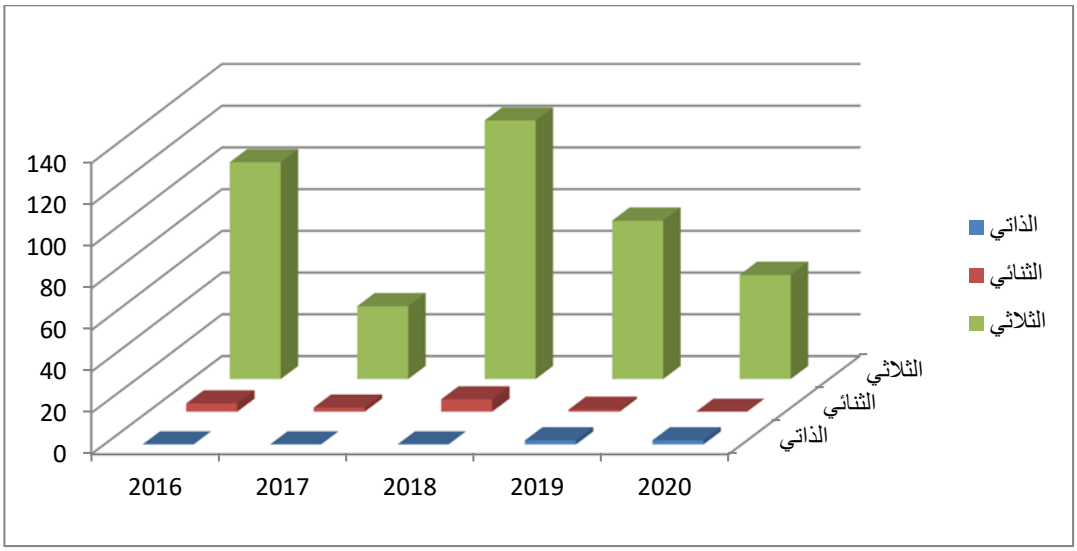

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم(04) نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة خلال الفترة (2016-2020) بلغت (406) مشروع جديد مع استحداث (1090) منصب عمل بولاية أدرار، وتعكس هذه الأرقام المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في سبيل مكافحة البطالة ودعم التنمية

المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك (406) مشروع ممول في إطار الوكالة منها (44) مشروع منشئ من طرف النساء.

كما نلاحظ أيضا من خلال نفس الجدول والشكل السابق المتعلق بنوع التمويل أن التمويل الثلاثي (المؤسسة- الوكالة- البنك) خلال الفترة المدروسة(2016-2020) يمثل أكثر الأنواع التمويلية المختارة من طرف المؤسسات حيث قُدر عدد المؤسسات التي اختارت التمويل الثلاثي بـ (389) مؤسسة، في حين أن (13) مؤسسة اختارت التمويل الثنائي و(04) مؤسسات اعتمدت على مواردها الذاتية.

وعليه يمكن القول أن المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة المُكتسبة عن طريق التكوين عبر هيئات الدعم تُساهم في تحديد السلوك المالي للمؤسسة، وتنعكس هذه المساهمة من خلال اختيار المؤسسة لنوع محدد من التمويلات بناءً على المعرفة المالية المُتحصل عليها، بالإضافة إلى أن اختيار المؤسسة لتمويل معين يخضع أيضا لعوامل أخرى مثل شخصية المقاول من ناحية المخاطرة وحجم المؤسسة.

وبالتالي إن السلوك المالي لأي شخص أو مؤسسة يتأثر بعدة عوامل منها عوامل موضوعية تتمثل في(المعلومات المكتسبة، حجم المؤسسة، الموارد المطلوبة..) وعوامل ذاتية تتمثل في الصفات الشخصية للمستثمر ومدى قدرته على تحمل المخاطر.

خاتمة

إن التوجه العالمي الحالي في مجال الاقتصاد يعتمد على قطاع المؤسسات الناشئة، كما نجد أن العديد من الدول سخرت إمكانيات كبيرة لتعزيز ودعم أداء المؤسسات الناشئة، ولعل من بين الإمكانيات إنشاء حاضنات الأعمال وهيئات المرافقة والدعم، هذه الأخيرة التي تُساهم في تزويد المؤسسات الناشئة بالمعرفة المالية اللازمة من خلال عملية المرافقة المقاولاتية، كما أن تجربة الدولة الجزائرية في مجال المؤسسات الناشئة ما زالت في طور النمو والإنشاء.

ويمكن عرض النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- المرافقة المقاولاتية هي عملية تقديم الاستشارة والنصح من طرف الخبراء في المجال، وكذلك تدريب حامل المشروع على مواجهة مختلف الأخطار والاضطرابات التي قد تواجهه قبل وأثناء وبعد إنشاء المشروع؛
- إن عملية التثقيف المالي للأفراد من خلال التعليم المالي الذي يمنح للأفراد والمستثمرين مختلف المعارف والمهارات المالية سيؤدي إلى اندماج الأفراد في التعاملات المالية واتخادهم للقرارات المالية الصحيحة التي تحقق الأمن والرفاهية المالية، وهو ما سينعكس بالإيجاب على مستوى الشمول المالي؛
- إن المعرفة المالية المُكتسبة والعوامل الذاتية تُساهم في تحديد السلوك المالي للمؤسسة الناشئة؛
- يتمثل السلوك المالي للمؤسسة الناشئة في اتخاذ القرار التمويلي المناسب (تمويل ذاتي، تمويل ثنائي، تمويل ثلاثي، صيغ تمويلية إسلامية...)؛

- ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع أدرار في تحديد السلوك المالي للعديد من المؤسسات من خلال عملية المرافقة المقاولاتية حيث بلغ عدد المشاريع في إطار جهاز القرض المصغر خلال الفترة المدروسة(2015-2019) حوالي (5145) مشروع مسجل، منها (4536) مشروع بصيغة التمويل الثنائي (609) مشروع بصيغة التمويل الثلاثي؛
- ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تحديد السلوك المالي للمؤسسات حيث نجد أن أكثر الأنواع التمويل المختارة من طرف المؤسسات هو التمويل الثلاثي بـ (389) مؤسسة، في حين أن (13) مؤسسة اختارت التمويل الثنائي و(04) مؤسسات اعتمدت على مواردها الذاتية خلال الفترة(2016-2020).

وبناءً على النتائج أعلاه فإن الدراسة تقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تعزيز دور هيئات الدعم والمرافقة بالولايات الجنوبية الجزائرية بشكل خاص من أجل الدفع بالتنمية المحلية على مستوى الولايات المعنية؛
- القيام بدراسة سوق شاملة للولايات الجنوبية بغية معرفة نوع المشاريع التي يجب القيام بها؛
- ضرورة تكيف المشاريع الموجودة على مستوى هيئات الدعم والمرافقة مع طبيعة وبيئة الولاية، بحيث أن هذه التوصية مرتبطة بتوصية دراسة السوق الشاملة التي سبق ذكرها، فمن خلال تحديد المشاريع يجب توجيه المستثمرين نحو هذه المشاريع المتوافقة مع بيئة الولاية؛
- تعزيز العلاقة بين هيئات الدعم والمرافقة مع الجامعات ومراكز البحث من أجل إكساب المستثمرين وأصحاب المؤسسات الناشئة مختلفة المعلومات لا سيما المعلومات والمعارف المالية.

قائمة المراجع

1. كيت دقلين، ترجمة: شادن اليافي، (2001)، الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات كيف تحول المعلومات إلى معرفة، المجلد الأول، الرياض، السعودية: دار العبيكان.
2. أحمد يونس أسود، نارين ابراهيم ابوزيد، (2020)، العلاقة التأثيرية للمعرفة المالية في تكوين الفائض المالي دراسة استطلاعية لآراء عينة من التدريسيين والموظفين في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة دهوك، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد09، العدد 04، الصفحات 24-39.
3. برودي مفروم، (2021)، المؤسسات الناشئة في الجزائر – الواقع والمأمول، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الصفحات 341-356.
4. بلملياني أسماء، 2020، المرافقة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة نظرة على القانون الاجتماعي، المجلد 10، العدد 01، الصفحات 41-29.
5. بن موسى محمد، (2018)، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15، الصفحات 34-60.

6. بوالشعور شريفة، (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الصفحات 417-431.
7. بورنان مصطفى، علي صولي، (2020)، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، الصفحات 131-148.
8. تيقاوي العربي، فودو محمد، (2019)، تشخيص مدى توافر المعرفة التسويقية في المؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02، الصفحات 11-28.
9. الحريري بسمة محمد إدريس، (2021)، تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية – دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 02، العدد02، الجزء 03، الصفحات 875-906.
10. شوشة أمير علي المرسي، (2019)، دور الكفاءة الذاتية في العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 02، الصفحات 199-221.
11. لمين عبد الحميد، حساين سامية، (2020)، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي 20/254، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 05، العدد 02، الصفحات 03-28.
12. مسيخ أيوب، 2014، دور المرافقة المقاولاتية في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية– المجلد 29، العدد 2، الصفحات 240-255.
13. مولاي أمينة، دردار هاجر، ميمون كافي، 2020، دور هيئات المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الصفحات 226-248.
14. المرسوم التنفيذي رقم 22-44، (2022)، المرسوم التنفيذي رقم 22-44 مؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1443 الموافق 19 جانفي سنة 2022. يسند إلى الوزير المنتدى لدى الوزير الأول، المكلف بالمؤسسات الناشئة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 06.
15. المرسوم التنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1966، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 70.

16. المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 2020/09/15 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة " و " مشروع مبتكر " و " حاضنة أعمال " وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55 المؤرخة في 2020/09/21.
17. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي قعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.
18. مستندات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع أدرار، (2021).
19. مستندات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار، (2022).
20. Michael I. Luger, Jun Koo, (January, 2005), Defining and Tracking Business Start-Ups, Small Business Economics volume, vol 24, ISSU 01, pp 17-28.
21. Ning Tang, Andrew Baker, (2016), Self-esteem, financial knowledge and financial behavior, Journal of Economic Psychology, vol 54, pp 164-176.
22. Raymond W.Y.kao, (1993), Defining Entrepreneurship: Past, Present and ? Creativity and innovation management, pp 69-70.
23. Thien Sang Lim, Rasid Mail, Mohd Rahimie Abd Karim, Zatul Karamah Ahmad Baharul Ulum, Junainah Jaidi, Raman Noordin, (2018), A serial mediation model of financial knowledge on the intention to invest: The central role of risk perception and attitude, Journal of Behavioral and Experimental Finance, vol 20, pp 47-79.
24. https://www.aps.dz/ar/economie/113972-63-2020-2021, consulte le: 27/02/2022 a 20:00
25. https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit, consulte le: 20/10/2021 a 20:00
26. https://www.angem.dz/ar/article/presentation, consulte le: 21/10/2021 a 18:00.
27. https://www.startupranking.com/countries, consulte le: 02/03/2022 a 15:00.